



القدس وانتخابات دولة فلسطين 2021:

ورقة سياساتية

د. وليد سالم

أستاذ مساعد، زميل بحث وعضو مجلس إدارة معهد
جامعة القدس للدراسات والأبحاث ومدير تحرير مجلة
المقدسية الصادرة عن الجامعة

مدخل

مع صدور قرار بقانون رقم 1 لعام 2021 المعدل لقرار بقانون رقم 1 لعام 2007 حول الانتخابات الفلسطينية عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس ونشره في مجلة الوقائع الفلسطينية يوم الثالث عشر من كانون الثاني الجاري، وما تلاه من إصدار لمرسوم رئاسي يحدد مواعيد الانتخابات المتتالية يوم الخامس عشر من ذات الشهر، فإن مسألة الانتخابات الفلسطينية التي عُقدت آخر مرة قبل خمسة عشر عامًا قد حسمت رغم المعانيات من التأخير خلال هذه الفترة، ولاسيما مسألة الانقسام وما رافقها من مظاهر ضارة على المستويات كافة؛ كما ويثار التفاؤل أيضًا لكون الانتخابات التي تقرر عقدها خلال هذه السنة: هي لرئاسة دولة فلسطين ومجلسها التشريعي (برلمانها)، أي أنها ليست هذه المرة للمرحلة الانتقالية فحسب كما كانت عليه سابقاتها من الانتخابات، كما وتشمل دولة فلسطين والمجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية واحدة وإن كانت متتابعة زمنيًا.

تناقش هذه الورقة السياساتية عدة خيارات بشأن كيفية عقد الانتخابات الفلسطينية في

القدس مع كل المشكلات المرتبطة بذلك؛ وأولها خيار عقدها ضمن إطار ما نصّ عليه بروتوكول الانتخابات لاتفاق أوسلو (2) الموقع في نهاية أيلول عام 1995، والذي نصّ على ترتيبات لانتخابات مرحلة إنتقاليّة تُعقد بالتنسيق مع إسرائيل، التي قد تصعب موافقتها على هكذا خيار، لاسيّما وأنّ انتخابات 2021 تتم من أجل الدولة وليس لتمديد المرحلة الإنتقاليّة؛ حيث إنّ إسرائيل وحكومتها القادمة المرتقبة بعد إنتخابات أواخر آذار قد لا تقبلا غالبًا بعقد هكذا إنتخابات تأتي تحت عنوان «إنتخابات لدولة فلسطين» التي لا تعترف بها، بل وتشرط أن يتأتى إنشاؤها عن إتفاق تفاوضي في القدس أولاً.

كما أنّ اللجوء مجدّدًا إلى ضغوط أوروبا وإدارة بايدن الأمريكيّة الجديدة على إسرائيل بشأنها، قد لا يؤتي ثمارًا، لاسيّما وأنّ الإدارة الأمريكيّة قد تتوافق مع إسرائيل حول ألا تكون الانتخابات لدولة، وأن تسعى للضغط على الجانب الفلسطينيّ لجعلها إنتخابات تمديد لفترة الحكم الذاتيّ إلى حين التوافق على دولة مع إسرائيل كنتاج لإتفاق تفاوضي. يعني ذلك أنّه قد يتوجب علينا الإستعداد لإنتخابات تأخذ شكل المواجهة مع الإحتلال، وتحديدًا في القدس. وبناءً عليه ترجّح الورقة خيار إجراء إنتخابات على مراحل لكل من: برلمان ورئاسة دولة ومجلس وطني فلسطيني؛ وكذلك بغية الإنفكاك من الصراع مع الإحتلال وتحقيق خطوة إضافيّة على طريق التحرر الوطني. كما وتطرح هذه الورقة المراحل والآليات المقترحة لتحقيق ذلك، وتحديدًا في القدس 1 الواقعة داخل الجدار وضمن حدود بلدية القدس الإسرائيليّة، وانعكاس هذه الترتيبات بالتالي على الإنتخابات الفلسطينيّة برمتها. وفي سياق الورقة أيضًا ستجري مناقشة كلّ هذه الخيارات والمسائل المتعلقة بعقد الإنتخابات في القدس، ترشيحًا وإنتخابًا ودعاية إنتخابيّة ومراكز إقتراع، والمراقبة المحليّة والدوليّة للإنتخابات.. وغيرها من المسائل ذات العلاقة.

أمّا لجهة انتخابات المجلس الوطني الفلسطينيّ فقد كانت تتم، وحتى عام 1996، على أساس أن تنتخب الفصائل المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينيّة ممثلها داخل المجلس، ويضاف إلى ذلك أيضًا ممثلو الاتحادات الشعبيّة والجاليات الفلسطينيّة المنتخبين؛ كذلك كان أعضاء المجلس الوطنيّ ينتخبون للعضوية أعدادًا من المستقلين وممثلي الفصائل والاتحادات والجاليات الفلسطينيّة، حيث إنّ، ومنذ انتخابات المجلس التشريعيّ الأوّل



للسلطة الوطنية الفلسطينية، تمّ إعتقاد إضافة أعضاء المجلس التشريعيّ المنتخبين إلى المجلس الوطنيّ كممثلين عن فلسطين المحتلة عام 1967.

كانت القدس وفلسطين، المحتلة عام 1967، ممثلتين قَبْل ذلك التاريخ في المجلس الوطني من خلال اللاجئيين والنازحين، وتمّ التمثيل مباشرة لأول مرة في المجلس الوطنيّ بعد الإنتخابات التشريعيّة عام 1996. وقد طُرحت على مدار حياة المجلس الوطني الفلسطينيّ، ومنذ إنشائه في القدس، أول أيار عام 1964، عدة أفكار لانتخابه من قِبَل أبناء الشعب الفلسطينيّ في الوطن والشتات. تكررت هذه الأفكار في اتفاقات المصالحة الفلسطينية التي تمت بعد حصول الانقسام عام 2007 جراء سيطرة حماس على قطاع غزة في ذلك العام.. وفي هذه الورقة سيتم التطرق إلى كيفية عقد هذه الإنتخابات في القدس.

أمّا الإنتخابات التشريعيّة والرئاسيّة فقد تمت مرتين حتى الآن: الأولى عام 1996، وشملت انتخابات رئاسيّة وتشريعيّة وفقاً لصيغة الدوائر الإنتخابيّة، حيث قُسمت فلسطين إلى ستة عشر دائرة إنتخابيّة حينذاك. ثم توزعت المرحلة الثانية كإنتخابات رئاسيّة عام 2005، وتشريعيّة عام 2006، وذلك وفق صيغة 50% للدوائر و50% للتمثيل النسبيّ، وقد شملت القدس في الحالتين معاً. كما وتمّ في تلك الإنتخابات رفع عدد أعضاء المجلس التشريعيّ من 88 إلى 132، منهم 20% نساء؛ ولاحقاً ستجري انتخابات 2021 وفق صيغة التمثيل النسبيّ الكامل وعلى مرحلتين أيضاً، بدءاً بالإنتخابات التشريعيّة ثم الرئاسيّة، وختامها إنتخابات المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ.

تقترح الورقة أن يصار لاحقاً لوقف إستثناء القدس من الإنتخابات المحليّة الفلسطينيّة لدى عقدها، باعتبارها تجري منذ القرن التاسع عشر. وقد جرت انتخابات بلدية القدس لأول مرة عام 1863 ورئيس البلدية حينذاك المفكر المقدسيّ المعروف يوسف ضياء الخالديّ، وذلك في عهد الإنتداب البريطانيّ وخلال فترة الحكم الأردنيّ، ثم الإحتلال الإسرائيليّ بعد 1967، وتحديدًا منذ عام 1972؛ واستمرت بصورة شبه منتظمة بعد تشكّل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة عام 1994 لكلّ المحافظات الشماليّة والجنوبيّة.. إلّا أنّها لم تشمل القدس بعد تشكّل السلطة.

وبالعودة إلى القدس: كانت هنالك بلدية لها أطلق عليها إسم أمانة القدس، والتي تمّ

إجراء آخر اجتماعاتها عام 1963 وبإشراف من الحكومة الأردنية. لاحقاً، وبعد عام 1967، قام الإحتلال الإسرائيلي بحلّ أمانة القدس لعدة أيام إثر احتلاله للمدينة في حزيران من ذلك العام، وقام «بتوحيد» القدسين الشرقيّة والغربيّة، مع إخضاعهما إدارياً وخدمائياً لبلديّة القدس الغربيّة الإسرائيليّة (حلبى 2007). إلا أنّ أمانة القدس لم تتخلى عن دورها واستمرت في ممارسة نشاطها من عمّان برئاسة أمين القدس روجي الخطيب حتى عام 1994، حيث تلاه بعد وفاته زكي الغول في رئاسة الأمانة، والذي استمر بدوره حتى عام 2019 حين وافته المنية. كان من أنشظة أمانة القدس في عمّان القيام بتمثيل المدينة في التحدّات العواصم والمدن العربيّة والعالميّة؛ كذلك قامت الأمانة بعقد 59 اتفاق توأمة للقدس مع مدن عالميّة بعد قيام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، كما تفيدنا معلومات المؤتمر الوطنيّ الشعبي (يونس العموري من المؤتمر الوطنيّ الشعبي).

وقد قام الرئيس ياسر عرفات بإعادة تشكيل أمانة القدس بمرسوم رئاسيّ عام 1999، وتمّ تعيينها مرة أخرى عام 2012 من قبل الرئيس محمود عباس. والسؤال اليوم يتعلق بكيفيّة انتخابها، وذلك بناءً على قرارات دورة المجلس الوطنيّ، ودورتا المجلس المركزيّ، والتي عقدت جميعها عام 2018، ونصّت على ضرورة إعادة تشكيل أمانة القدس وفق أفضل صيغة ديمقراطيّة وتمثيليّة.

إذاً عُقدت في القدس انتخابات تشريعيّة ورئاسيّة بعد نشوء السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولم تعقد فيها انتخابات محليّة ولا للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ.

الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة والقدس

تشمل محافظة القدس وفق التقسيم الفلسطينيّ خمسين تجمعاً سكانيّاً، يقع 21 تجمعاً منها ضمن ما أطلق عليه قدس (1) من قبل جهاز الإحصاء المركزيّ الفلسطينيّ، وهي تمثّل ذلك الجزء من محافظة القدس الواقع داخل جدار الفصل العنصريّ تحت السيطرة الكاملة للنظام الإستيطانيّ الاستعماريّ الصهيونيّ وسلطته العسكريّة. ويشتمل مواقع قدس (1)، حسب التصنيف المعتمد لدى جهاز الإحصاء المركزيّ، كلاً من: كفر عقب، بيت حنينا، شعفاط، نخيم شعفاط، البلدة القديمة، باب الساهرة، الشيخ جراح، وادي الجوز، الصوانة، الثوري، سلوان، رأس العامود، الطور، العيسويّة، الشياح، بيت صفافا،



أم طوبا، صور باهر، شرفات، السواحة الغربية، وجبل المكبر (جهاز الإحصاء المركزي، 2017). كما ويسكن هذه التجمعات 284,926 فلسطيني كجزء من 442,585 يسكنون محافظة القدس ككل (جهاز الإحصاء المركزي، 2019، ص. 27).

وقد ورد في المادة (6) من ملحق (2) لإتفاق المرحلة الانتقالية الفلسطينية الاسرائيلية الموقع بتاريخ 28 أيلول 1995 والمشهور باسم «اتفاق أوسلو 2»، ترتيبات خاصة للإنتخابات الفلسطينية في قدس (1)؛ وحيث تضمنت هذه الترتيبات قيام عدد من مواطني قدس (1) بالاقتراع داخل خمسة مكاتب للبريد في المدينة، وذلك وفق الطاقة الاستيعابية لتلك المكاتب؛ وبالمقابل يقوم باقي مقدسيي قدس (1)، وهم الغالبية، بالتصويت في مراكز اقتراع فلسطينية تقع خارج قدس (1) (الاتفاقية الانتقالية الفلسطينية الإسرائيلية: ملحق الإنتخابات ص. 39 من لجنة الإنتخابات المركزية 1996).

أيضاً، وفي عام 1996، سجّل للإنتخابات في محافظة القدس 80,051 شخصاً، أدلى 34,001 منهم بأصواتهم فعلياً، أي بنسبة 42, 47% (لجنة الإنتخابات المركزية، 1996، ص. 42)؛ ومن هؤلاء 5327 شخصاً انتخبوا ضمن خمس مكاتب بريد داخل المدينة (صفحة لجنة الإنتخابات المركزية) في مظاريف عادية لا تحمل أية شعارات أو رموز فلسطينية، وكأنها عملية تصويت لأجانب يقيمون خارج دولتهم ومرسلة إلى تلك الدولة. أمّا الإنتخابات الرئاسية في القدس، عام 2005، فقد شملت 59,299 شخصاً أدلى 28,059 شخصاً منهم بأصواتهم (لجنة الإنتخابات المركزية: الصفحة الإلكترونية، والشقائي 2007 ص. 283)، وهي أرقام أقلّ ممّا كانت عليه الحال عام 1996 رغم زيادة عدد السكان ما بين الفترتين (1996 - 2005). أخيراً، في الإنتخابات التشريعية لعام 2006، إقترح ما يساوي 41,006 شخصاً (لجنة الإنتخابات المركزية: الصفحة الإلكترونية) من مجموع 48340 شخصاً سجّلوا لهذه الإنتخابات (الشقائي، 2007 ص. 303)؛ كما وسمح لغير المسجلين في القدس بالاقتراع فارتفع عدد الناخبين إلى 66599 شخصاً؛ وصوّت 6300 فلسطيني مقدسي في ستة مراكز بريد داخل المدينة، وذلك بعد أن تمت إضافة مكتب بريد صور باهر على مكاتب البريد الخمسة السابقة، وهي: مكاتب شارع صلاح الدين، شعفاط، بيت حنينا، باب الخليل، ومكاتب الطور. وقد وفّرت لجنة الإنتخابات المركزية مراكز للحصول على البطاقات الإنتخابية في كل من: مدارس الفتاة اللاجئة، النظامية، أبوبكر

الصديق، وهي مدارس واقعة داخل قدس (1) (موقع لجنة الانتخابات المركزية).. وقد قامت قوات الإحتلال بعدة انتهاكات خلال الانتخابات شملت إغلاق مكاتب لجنة الانتخابات المركزيّة في القدس، ومنع مرشحين من دخول المدينة لإجراء الدعاية الانتخابيّة وغير ذلك من الانتهاكات الواردة في صفحة لجنة الانتخابات المركزيّة.

تُشير هذه المعطيات إلى نسبة تصويت منخفضة للانتخابات الفلسطينية في محافظة القدس، إذ لم تزيد عن 47, 42% عام 1996، بينما بلغت النسبة في الضفة وغزة 63, 69% (لجنة الانتخابات المركزية، 1996)، هذا علمًا بأنّ عدد المقترعين أعلاه يعود لإجماليّ رقمهم في محافظة القدس ككل، أي قدس (1) وقدس (2) معًا.

وفي غمرة الإعداد للانتخابات الفلسطينية لعام 2021: تثار الأسئلة من جديد حول إمكانية عقدها في قدس (1) كإنتخابات تشريعية وراثية ومجلس وطني؛ وكذلك حول طرق تحقيقها وسبل زيادة مشاركة المقدسيين فيها.. أي إنّ الأمر الذي تحاول هذه الورقة تسليط الضوء عليه بادئة بتحليل الاستراتيجية الفلسطينية المطروحة حتى الآن بشأن كيفية إجراء الانتخابات في القدس، ويلى ذلك طرح خيارات مقترحة، وأخيرًا طرح آليات وأفكار للعمل.

الانتخابات الفلسطينية في القدس عام 2021

وافقت حماس وكافة الفصائل الفلسطينية في أواخر 2019 على عقد الانتخابات الفلسطينية التشريعية وفق التمثيل النسبيّ الكامل، على أن تتلوا الانتخابات الرئاسية بعد أشهر؛ وبقي موضوع «عقد الانتخابات في القدس» آنذاك كمسألة ذات تأثير خاص وهام في مبررات صدور المرسوم الرئاسي لعقدها.

ولحلحلة هذه العقدة قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بخطوتين في نهاية عام 2019: تمثلت الخطوة الأولى بتوجيه رسالة للحكومة الإسرائيلية عبر الوزير حسين الشيخ، للموافقة على عقد الانتخابات الفلسطينية في القدس وفق ترتيبات «اتفاق أوسلو 2» المشار إليها آنفًا؛ وفي كانون الأوّل/ ديسمبر 2019 أبلغت الحكومة الإسرائيلية الجانب الفلسطيني بأنّها تتمتع عن الرد على الطلب الفلسطيني في هذه المرحلة. وقد استدعى هذا الرد الإسرائيليّ انتقال الجانب الفلسطيني إلى الخطوة الثانية، والتي تمثلت بطلب



الضغط من الحكومات الأوروبية والأمم المتحدة لإجبار إسرائيل وإلزامها بالموافقة على عقد الانتخابات في القدس؛ وقد تحدث مع الإسرائيليين بهذا الخصوص وزير خارجية إيرلندا سيمون كوفيني، ومندوب الأمم المتحدة لعملية السلام نيقولاوي ملادينوف، إلا أنّ أيّاً منهما لم يجد آذاناً صاغية لدى الحكومة الاسرائيلية. لاحقاً، وفي التاسع من كانون ثاني/يناير 2020، إلتقى المرحوم الدكتور صائب عريقات أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع سفراء دول الاتحاد الأوروبي المعتمدين في فلسطين، وكرّر الطلب بأن تقوم حكوماتهم بالضغط على إسرائيل لإجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس الشرقية؛ توافق هذا الاجتماع مع تصريح للسيد عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي أشار فيه إلى أنّ الرئيس سيعقد اجتماعاً لكافة الفصائل لبحث النتائج في حال رفضت إسرائيل إجراء الانتخابات في القدس؛ كما وأشار الأحمد أيضاً إلى رفض إجراء التصويت من قبل المقدسيين عبر التصويت الإلكتروني، وهو ما يبدو أنّه اقترح قام بطرحه الأوروبيون؛ وذلك نظراً لكون هذا الإقتراح يحاول إيجاد حلّ عبر الالتفاف على حقّ المقدسيين بالتصويت داخل مدينتهم. وأخيراً طرح السيد الأحمد إمكانية الانتقال إلى طرح انتخابات لبرلمان دولة شاملة للقدس، بدلاً من انتخابات مجلس تشريعيّ لمرحلة انتقالية، على أن يتمّ ذلك في إطار من التحدّي مع الإحتلال والإشتباك معه.

بقيت المحاولات الأوروبية جارية طوال فترة ما قبل ظهور أزمة جائحة كورونا في آذار 2020، وذلك كاستمرار لجهود كوفيني المذكورة أعلاه؛ وفي هذا الإطار طلب رئيس الوزراء محمد إشتيه من النرويج يوم 16 كانون ثاني 2020 الضغط على إسرائيل لإجراء الانتخابات؛ كذلك تمّ طلب إثارة الموضوع من الرئيس الفرنسيّ إيمانويل ماكرون مع نتنياهو أثناء لقائه به في القدس يوم 22 كانون ثاني 2020؛ وفي اليوم نفسه طرح السفراء العرب الموضوع ذاته على نظرائهم الأوروبيين في إجتماع التنسيق العربيّ الأوروبيّ المنعقد في بروكسل، علماً بأنّ عددًا من الدول الأوروبية كان لا يزال بحاجة إلى الإقناع حينذاك قبل التحرك مع إسرائيل، حيث تشترط هذه الدول صدور المرسوم الرئاسيّ حول الانتخابات أوّلاً وقبل الحديث مع إسرائيل في هذا الموضوع (الأزعر، كانون ثاني 2020). بعد إمتناع الحكومة الإسرائيلية عن إعطاء ردها بدا وكأنّ أمر عقد الانتخابات الفلسطينية قد تمّ تجميده. وبعد انتخابات 2 آذار 2020 في إسرائيل نشبت أزمة جائحة كورونا في فلسطين

وإسرائيل، ممّا عزز التجميد المذكور؛ وبدا حينها أنّ التعويل على موافقة إسرائيلية لعقد الانتخابات في القدس ضمن قيود أو سلو المذكورة أعلاه، قد إنتهى؛ إذ لم تقبل الحكومة الإسرائيلية التي تشكلت بعد إنتخابات آذار 2020 بعقد هذه الإنتخابات ضمن ما تعتبره عاصمة إسرائيل الموحدة، بل وأكثر من ذلك أيضاً فهي كانت تسعى لضمّ الغور والمستوطنات الإستعماريّة في الضفة بدعم من إدارة الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب آنذاك، إضافة للقدس المضمومة سابقاً إلى إسرائيل.

إذاً، لقد تمت حتى الآن خطوتان فلسطينيتان خلال عامي 2019 و 2020: الأولى هي الطلب المباشر من إسرائيل لقبول عقد الإنتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة في القدس، وامتنعت عن الرد عليه.

أمّا الخطوة الثانية فهي الطلب من الأوروبيين والأمم المتحدة الضغط على إسرائيل للموافقة، وهو ما لم ترسخ له إسرائيل. ولاحقاً كانت الخطوة الثالثة التي طرحها السيد عزام الأحمد، وهي انتخابات لرئيس دولة وبرلمان دولة فلسطين في إطار التحديّ للاحتلال وفتح معركة معه. وتأتي أهمية الخطوة الثالثة بكونها تزامنت مع إصدار مرسوم الإنتخابات من قبل الرئيس محمود عباس، يوم الرابع عشر من كانون الثاني 2021، و بعد تلقي الرئيس رسالة رسميّة من رئيس المكتب السياسيّ لحركة حماس إسماعيل هنية تنصّ على قبول الحركة بعقد الإنتخابات التشريعيّة والرئاسيّة وللمجلس الوطني الفلسطينيّ بشكل متتابع، ووفقاً لصيغة التمثيل النسبيّ الكامل. وقد نصّ المرسوم على عقد الإنتخابات التشريعيّة يوم الثاني والعشرين من أيار، والرئاسيّة في الحادي والثلاثين من تموز، وللمجلس الوطني في الحادي والثلاثين من آب 2021، على أن تكون الإنتخابات هذه المرة لدولة فلسطين وليس لمرحلة إنتقالية كما كانت عليه الحال في الإنتخابات السابقة، وذلك تبعاً لنص القرار رقم 1 لعام 2021 المعدل لقرار بقانون رقم 1 لعام 2007، والذي أصدره الرئيس قبل مرسوم الإنتخابات ونشرته مجلة الوقائع الفلسطينيّة يوم الثالث عشر من كانون ثاني الجاري.

فكيف يمكن أن تكون هكذا انتخابات؟ ما هي خطواتها؟ ما هي الخيارات التي يمكن أن تكون متاحة في إطارها؟ وما هو الخيار الأفضل بينها؟



خيارات لإجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس

يشير تصريح السيد عزام الأحمد من العام الماضي أعلاه إلى أن دولة فلسطين قد غسلت يديها من إمكانية موافقة الحكومة الإسرائيلية على عقد الانتخابات في القدس؛ وعليه فقد جاء المرسوم الرئاسي لعام 2021 حول الانتخابات ليحدد إجراءاتها لدولة فلسطينية، وهو ما كان السيد الأحمد قد لوح به.. ومع ذلك تشير الحركة السياسية الراهنة إلى إمكانية التوجه في البداية، ومجددًا، نحو إدارة بايدن والاتحاد الأوروبي للتفاوض مع إسرائيل حول عقد الانتخابات في القدس، وحث سياترتب على ذلك احتمالان اثنان: الأول أن تنأى إسرائيل بنفسها مجددًا عن تقديم أية موافقة بذريعة أن ذلك غير ممكن فيما هي تمرّ بمرحلة تحضير لانتخابات جديدة ستتم في أواخر آذار القادم. أمّا الاحتمال الثاني فيقضي بأن يعود الأوروبيون والأمريكان إلى فلسطين حاملين شرطًا إسرائيليًا بالأ تكون الانتخابات المزمع إجراؤها لدولة فلسطين وإنّها لتمديد فترة الحكم الذاتي.. وفي النهاية قد ينجح الأوروبيون وإدارة بايدن الجديدة في واشنطن بالحصول على الموافقة الإسرائيلية من الحكومة الإسرائيلية التي قد تتشكل بعد الانتخابات الإسرائيلية (إن شكّلت في ظل التجاذبات الداخلية الجارية في إسرائيل)، لعقد الانتخابات الفلسطينية كإنتخابات دولة في القدس، وعلى قاعدة أن الفلسطينيين يسمونها إنتخابات دولة وهي ليست كذلك في الواقع، وهذه الموافقة ستكون غالبًا مستبعدة. كما ويمكن أن تأتي متأخرة بالنسبة للجدول الزمني للانتخابات الفلسطينية، حيث إن تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة هناك بعد إنتخابات 23 آذار، سيحتاج إلى عدة أسابيع يليها أسابيع أخرى للتداول الداخلي والتفاوض مع الأمريكان قبل اتخاذ قرار إسرائيلي.. والسؤال البديهي هنا: هل سياترتب عن هكذا وضع قيام فلسطين بتأجيل الانتخابات التشريعية المقررة في 22 أيار إرتباطًا بالجدول الزمني الإسرائيلي؟ هذا من جهة.

أيضًا، ومن جهة أخرى، قد تنجح إدارة بايدن في جلب موافقة إسرائيلية على إنتخابات لتمديد فترة الحكم الذاتي وفق صيغة أوسلو، والتي لم تكن صيغة منصفة لمقدسيي قدس (1)، حيث أُجريت الغالبية العظمى منهم على التصويت خارج حدود قدس (1). أمّا في هذه الحالة الثانية فسيتوجب على فلسطين أن تقرر ما بين ثلاثة خيارات، وهي:

أولاً: إجراء الانتخابات وفق التمثيل النسبي الكامل مع مشاركة لمرشحين من القدس

في قوائم التمثيل النسبي التي تخوض الانتخابات، ولكن مع التخلي عن تواجد مراكز إقتراع داخل القدس وعن إجراء الدعاية الانتخابية في المدينة.. وهو أمر قد ينجم عنه تقليص نسبة الإقبال على التصويت من قبل المقدسيين.

ثانياً: أن تقرر فلسطين فتح مراكز إقتراع متنقلة وإجراء الدعاية الانتخابية في المدينة نفسها، وغير ذلك من متطلبات الانتخابات في إطار مواجهة مخططة مع الإحتلال (انظر/ ي أدناه).

ثالثاً: أن تأخذ بالقرار الأسهل، ولكنه الأكثر ضرراً على العافية الداخلية للمجتمع الفلسطيني، وهو: تجميد الانتخابات مجدداً بذريعة رفض إسرائيل إجراءها في القدس.

في هذا الإطار صرح الدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية، خلال مؤتمره الصحفي يوم السادس عشر من شهر كانون ثاني الجاري، بأن اللجنة تمتلك خيارات بديلة لعقد الانتخابات في القدس إذا ما رفض الإحتلال عقدها فيها. ويتوقع هنا أن الدكتور ناصر يعني: أولاً إعفاء المقدسيين من التسجيل المسبق للانتخابات، كما ورد في الصفحة الإلكترونية للجنة الانتخابات المركزية؛ وهو سلاح ذو حدين: إذ قد يترتب عليه إحجام الكثير من المقدسيين عن التصويت إن لم تشكل حملات واسعة من الفصائل والمرشحين بينهم لإقناعهم بالتصويت وكذلك إقناعهم بما سترتب عن المشاركة في هذه الانتخابات من نتائج وآثار إيجابية عليهم، هذا من جهة الحد الأول. أما بدون ذلك فستبقى نسبة تصويت المقدسيين، ولا سيما من قدس (1)، متدنية كما كانت عليه الحال في الانتخابات السابقة، وربما أدنى منها أيضاً، هذا من جهة الحد الثاني. ويعني الدكتور ناصر أيضاً عقد لقاءات دعائية إنتخابية إلكترونية، وتصويتاً إلكترونياً للمقدسيين لاسيما في ظروف إنتشار فيروس كورونا المساعد على ذلك؛ ولكن ذلك لن يكون كافياً أيضاً كما سيتبين أدناه، كما أنه سيكون من الخطأ إلقاء عبء إدارة العملية الإنتخابية في القدس على كاهل لجنة الانتخابات المركزية فقط، حيث إن موضوع الانتخابات فيها هو موضوع سياسي بامتياز، ويتطلب أكثر من حلول وتدخلات فنية تستلزم أدوات المنظمة التحرير الفلسطينية وللصائل في حلها ومعالجتها.



وبالعودة للخيارات الفلسطينية الثلاث، لا يبدو أنّ خيار تأجيل الانتخابات الفلسطينية محتّمٌ هذه المرة، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: عدم ثقة فلسطين بأنّ اتجاه الحركة في إسرائيل سيعطي موافقة على عقد الانتخابات في القدس وفق المتطلبات الفلسطينية؛ فلم تفعل إسرائيل ذلك وهي على تمام الثقة بأنّ كلّ الإدارات الأمريكية بجمهوريةها وديمقراطيتها تعتبر القدس كلّها عاصمة موحدة لإسرائيل، وبأنّ إدارة بايدن لن تعيد نقل السفارة الأمريكية مجدداً من القدس إلى تل أبيب، وأنّ هذه الإدارة ومعها أوروبا ستكتفي ببيانات الإستنكار لتوسيع القدس حتى البحر الميت شرقاً ومشارف مدينة الخليل جنوباً، وحتى منتصف الطريق نحو نابلس شمالاً أيضاً.. وكذلك لإستمرار الإقتحامات للمسجد الأقصى، وتهويد مركز مدينة القدس المحيط بالبلدة القديمة وجوارها مثل عمليات التهويد الواسعة الجارية في سلوان وغير ذلك من الممارسات الإسرائيلية الهادفة لتصفية المكان والإقليم والفضاء والمشهد الفلسطيني في المدينة، وتبديد وشرذمة المجتمع الفلسطيني فيها وتشويه الهوية الوطنية ولاسيما لقطاع الشباب المقدسيّ.

ثانياً: حاجة فلسطين لإستعادة الوزن للقضية الفلسطينية بعدما تم تهميشها وتراجع مكانتها خاصة لدى بعض الأنظمة العربية التي إنتقلت الى التطبيع مع إسرائيل، وقبلت بما تطلق عليه إسم «إبراهيمية الحرم الشريف» (في القدس، والإدعاء بالتالي بكونه مكاناً مقدساً للديانات السماوية الثلاث وليس حقاً حصرياً للمسلمين).

ثالثاً: حاجة فلسطين لتوحيد البيت الفلسطيني بغية تحسين القدرة الفلسطينية على طرح مواقفها والضغط لتحقيقها من خلال توحيد الصوت مع الإدارة الأمريكية الجديدة والعالم.. ويظل خيار التأجيل أقل احتمالاً طالما بقيت العوامل الثلاث أعلاه قائمة، ولكن إحتمالات التأجيل قد تزداد في حال حدوث متغيرين اثنين:

المتغير الأول و يتعلق بظهور إختلافات ما بين فتح وحماس حول تفاصيل إجراءات الانتخابات كالقائمة المشتركة لفتح وحماس مع أو بدون بقية الفصائل، أو الفشل في الإتفاق على تفاصيل ما أطلق عليه إسم «القائمة المنقوصة» التي تقضي بخوض كلّ فصيل لهذه الانتخابات التشريعية بقائمة تقل عن 132 عضواً هم عدد أعضاء المجلس

التشريعي، وذلك لترك مقاعد شاغرة أمام فصائل أخرى؛ وكذلك الإختلاف حول ما سيلي الإنتخابات التشريعية مثل طريقة تشكيل الحكومة، وتشارك الحكم في الضفة وغزة، والإنتخابات الرئاسية وآليات إنتخاب المجلس الوطني، مما يعني أيضاً احتمالية عقد الإنتخابات التشريعية وتأجيل الإنتخابات الرئاسية وللمجلس الوطني كليهما، أو واحدة منهما.

أما المتغير الثاني فيتعلق بحدوث ضغوط أمريكية - أوروبية شديدة يشارك بها بعض العرب لمنع حدوث إنتخابات لدولة فلسطينية، وتأجيلها إلى ما بعد الإتفاق مع إسرائيل على تلك الدولة وحدودها ونطاق سيادتها. يجتهد البعض أنه في إطار هكذا متغير قد تجري انتخابات مجلس تشريعي فقط، آخذين بعين الإعتبار أن المرسوم الرئاسي للإنتخابات قد دعا لإنتخابات رئاسة دولة لا إلى انتخاب برلمان دولة، مكتفياً بدل ذلك بالدعوة لإنتخابات مجلس تشريعي يكرر المجالس السابقة المتناسبة مع مرحلة حكم ذاتي سابقة (عصفور، 2021). بالتالي، وإذا كان هذا التحليل صحيحاً، وهو ما يحتاج لاجتهاد القانونيين حوله، فإن الضغوط المذكورة قد تسفر عن عقد إنتخابات مجلس تشريعي فقط، وتأجيل ما تبقى من إنتخابات إلى مرحلة لاحقة.

إضافة لهذين المتغيرين يجب أخذ العامل الإسرائيلي الذي قد يعرقل على الأرض إجراء أي إنتخابات لا توافق عليها إسرائيل، وذلك من خلال مدامه وإغلاق مراكز إقتراع، ونصب الحواجز لمنع الوصول إليها، وإعتقال المرشحين، وهكذا؛ ذلك أن هذه الإجراءات قد تشمل القدس فضلاً عن غيرها من مناطق الضفة؛ بل وقد تأخذ طابعاً أكثر حدة لدى إجراء انتخابات للرئاسة الفلسطينية لدولة فلسطين غير المعترف بها إسرائيلياً، في حالة الإنتخابات للمجلس التشريعي، وضمن إطار المرحلة الإنتقالية والإتفاقيات مع إسرائيل.

يستخلص مما تقدم أن فرص عقد الإنتخابات التشريعية هي الفرص الأعلى من غيرها، إذ يسند لها وجود درجة معينة من الإتفاق الداخلي عليها ومن الدعم العربي والدولي المحتمل لها. أما الإنتخابات الرئاسية فتكتنفها حالة من عدم اليقين تتعلق بطبيعتها، وبمن سيتنافس عليها وكيف.. وأخيراً: إن الإنتخابات للمجلس الوطني قد تكون أكثر تعقيداً لإرتباطها بطبيعة برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ونسب التمثيل داخلها.



بالنسبة للقدس، وعلى ما يبدو، فإنَّ عقد الانتخابات التشريعية فيها سيضم مزيجاً بين دمج مرشحين مقدسين في القوائم الانتخابية النسبية، وبين العمليات الإلكترونية التي تشمل من طرف لجنة الانتخابات المركزية عقد لقاءات إلكترونية لتوعية الناخبين المقدسين، وتنظيم التصويت الإلكتروني من قبلهم. أمّا من طرف الفصائل والأحزاب والمرشحين فإنَّ الدعاية الانتخابية ستتم بالوسائل الإلكترونية، ولن يخلو الأمر من تعليق يافطات دعوية داخل المدينة وإجراء بعض اللقاءات الانتخابية فيها؛ كما وسيتم ذلك إعتقالات إسرائيلية للمرشحين وإزالة المواد الدعوية الانتخابية، ومنع وتفريق اللقاءات الانتخابية في المدينة؛ أمّا الأمر الأكبر فسيكون منع تواجد أية صناديق اقتراع داخل المدينة.. فهل يكفي الاقتراع الإلكتروني للتعويض عن ذلك؟. كما وستمنع الرقابة المحلية والدولية على الانتخابات داخل المدينة، وسيحظر على وسائل الإعلام تغطية سير العملية الانتخابية فيها.. فما العمل تجاه هذه العراقيل؟

آليات مقترحة لكيفية عقد انتخابات برلمان الدولة ورئيسها، وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني

يرى البعض أن دمج المقدسين بنسبة معينة في قوائم التمثيل النسبي، يُعتبر كافياً لحل مشكلة مشاركة القدس في الانتخابات الفلسطينية. وحسب وجهة النظر المبسطة هذه فإنَّ المقدسين ممثلون سواء أصوتوا في الانتخابات أو لم يصوتوا؛ وفي أحسن الأحوال فإنَّ أصحاب وجهة النظر هذه يدعون المقدسين للمشاركة في لقاءات على نظام زوم للدعاية الانتخابية، كما ويمكن أن يدعى من لا يمكنهم التصويت إلكترونياً للقدوم إلى مراكز اقتراع تقام في قدس (2) الخاضعة لدولة فلسطين، أي ليصوتوا خارج مدينتهم.

هذا الرأي يؤدي إلى مشاركة مرشحين من القدس في القوائم الانتخابية، ولا يحل مشكلة مشاركة المقدسين ككل في العملية الانتخابية، لأنَّ مشاركتهم بهذه الكيفية ستكون بطرقٍ فوقيّة غير تشاركيّة بدعوتهم للقاءات زوم لا يقررون بشأنها مسبقاً وتفتقر للتفاعل المطلوب، أو بدعوتهم للتصويت في مراكز اقتراع خارج مدينتهم.

إزاء هذا الطرح يجب القول: لقد آن الأوان لإجراء للانتخابات في إطار عملية وطنية تشاركيّة أوسع لإعادة بناء الروابط التي جرى انفصامها ما بين القدس وفلسطين، أي إعادة القدس إلى فلسطين، وإعادة فلسطين إليها لا على مستوى الشعار والخطط فقط،

وإنّما على مستوى تطبيق الخطط وإطلاق مبادرات فلسطينية عامة نحو القدس، وانطلاق أخرى من القدس نحو فلسطين، أي أنّ تكون العملية متكاملة ومتبادلة؛ وحيث وتؤدي هذه العملية بدورها إلى إطلاق أساليب أخرى موازية للإنفكاك عن الإحتلال في المدينة نحو طريق التحرر في ظل كونها، أيضاً، مدينة ذات أهمية عربية وإسلامية وعالمية دينياً وتاريخياً.

إنّ أيّ انفكاك عن الإحتلال في القدس يجب أن يأخذ بعين الإعتبار تنسيق الجهود الفلسطينية والعربية والدولية معاً بشأنها.. وبمعنى آخر: إنّ الأمر يتطلب إجراء الإنتخابات في القدس بصورة تشاركية فلسطينية، ومع العالمين العربي والإسلامي والعالم أجمع، وكلّ ذلك مترافق مع توزيع للأدوار.. فكيف يكون ذلك؟

تكمن البداية بتعزيز المشاركة ما بين مختلف قطاعات وفئات المجتمع المحلي المقدسي في التحضير للإنتخابات وتنفيذها في المدينة، عبر فتح أوسع حوار منظم ومتسلسل حول الإنتخابات في القدس، حيث المشاركة وعلى قدم المساواة وبدون إقصاء لأيّ من الهيئات الرسمية والفلسطينية غير الرسمية ذات العلاقة بالقدس: يقف في مقدمة الجهات الرسمية لجنة الإنتخابات المركزية، ثم يليها تراتبياً كلّ من: دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة الرئاسية العليا للقدس، وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس، المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس، أمانة القدس، ومجلس أوقاف القدس. أمّا غير الرسمية فتتمثّل بكلّ من: منظمات المجتمع المدني واللجان، الهيئات العاملة في المجتمعات المحلية المقدسية كاللجان المحلية ولجان الإصلاح، لجان الزكاة، هيئة العمل الوطني والأهلي في القدس، الأحزاب والفصائل السياسية في المدينة ورموزها الوطنية والدينية والعشائرية وأئمة المساجد والقيادات الكنسية المسيحية، المجموعات الفاعلة في الفضاء الإلكتروني، والعاملين في مجال الإعلام المقروء والمرئي والمسموع.

ستتمحور أجندة هذا الحوار حول قضايا الإنتخابات في القدس بما يشمل:

- تقديم تصورات حول عدد المرشحين من القدس في كل قائمة، وحول معايير اختيار هؤلاء المرشحين وكيفية مشاركة المجتمع المحلي المقدسي في اختيارهم.



- التوافق على إيجاد أنظمة الدعاية الانتخابية وآليات التوعوية لأصحاب حق الاقتراع في المدينة، وتجنيدهم للمشاركة.

- إيجاد صيغة إبداعية للانتخاب في مراكز إقترع تقع داخل المدينة.

- التوافق حول طريقة عمل الرقابة المحلية على الانتخابات، والتواصل مع الهيئات الدولية وهيئات الأمم المتحدة المتواجدة والمتضامنة لإيجاد أنظمة للرقابة الدولية وحماية مراكز الإقترع في المدينة.

سيولد هذا الحوار الحيوي أفكارًا إبداعية واستعدادات، وكذلك ديناميكيات وآليات قد تنجم عنها أفكار حول كيفية عقد الانتخابات داخل كل مجتمع واحد من المجتمعات المحلية الـ 21 ضمن قدس (1).. وغير ذلك من الأفكار التي تنفذ بمشاركة المجموع المقدسي.

كما ويمكن أن يترافق مع هذه التفاعلات الشعبية حول الانتخابات في القدس تفاعلات من جهات ذات صلة، فهذا حوار يمكن أن يتم مع الاردن ومع الاوقاف الإسلامية والمسيحية في المدينة، لتحديد ما يمكنهم فعله لدعم إجراء الانتخابات في القدس؛ وهذا حوار مع أعضاء الكنيسة العرب و فلسطينيين الداخل المقيمين بالآلاف في القدس للتفكير أيضًا بما يمكن أن يكون عليه دورهم؛ هذا إضافة إلى حوارات أخرى مع ممثلات دول العالم وأوروبا والأمم المتحدة في القدس.. وهكذا.

وفي إطار هذه العملية ربما ينبغي استبعاد التصويت الإلكتروني كوسيلة رئيسة، أو حصره بمن يتقنون العمل مع التكنولوجيا، فهو إذا ما إستعمل وحده سيكون أسلوب هروب من المواجهة مع الإحتلال بدل العمل على إعادة الروابط الوثيقة ما بين القدس وبقية أجزاء الوطن، كما تقدم أعلاه. وبالمقابل، يجب أن تتم الانتخابات في القدس تحت إشراف اللجنة المركزية، وذلك لتوحيد انتخابات القدس مع بقية فلسطين؛ ولكن ذلك سيتطلب صيغًا إبداعية تحتاج للتطوير، وتشمل إلغاء سجل الناخبين في حالة القدس كما قررت لجنة الانتخابات المركزية مشكورة، والاكتفاء بإثبات المواطن لشخصه من خلال بطاقة الهوية أو رخصة السياقة، أي كما يجري في الانتخابات الاسرائيلية التي لا تعتمد السجل الانتخابي.

كانت هنالك فكرة طرحها اللّجنة الأهلّية للرقابة على الإنتخابات، عام 2006، تقترح اجراء الإنتخابات في المدارس بدلاً من مكاتب البريد. قد تكون هذه الصيغة ملائمة لعام 2006، أما اليوم فقد لا تكون ملائمة لاسيّما في ظل الهجمة الإسرائيليّة على قطاع التعليم في القدس واتجاهها لاغلاقه. يشابه ذلك أفكاراً سابقة طُرحت لعقد الإنتخابات في القدس داخل الأقصى وكنيسة القيامة، الأمر الذي لم يعد أيضاً خياراً مناسباً وأمنياً في ظل الهجمة الإسرائيليّة المسعورة على الأماكن المقدسة في القدس؛ وربّما يقوم البديل الممكن على تحميل المجتمعات المحليّة المقدسيّة ال (21) مسؤولية إنجاز الإنتخابات داخلها، أي في المدارس والجوامع والمؤسسات والنوادي، ووفقاً لما تقتضيه حالة كل مجتمع محلي من هذه المجتمعات.

بقيت نقطة مشاركة المقدسيين اللاجئيين والنازحين، من حيث يتواجدون خارج بلدتهم، في انتخابات المجلس الوطني؛ الأمر الذي ستنجم عنه الحاجة إلى إيجاد نظام خاص لهذه المشاركة عبر الإنتخابات المباشرة قدر الممكن، وعبر صيغ لتمثيل القطاعات والفئات وهيئاتها المنتخبة منها حينما يتعذر الانتخاب المباشر، وذلك بالتشاور مع الدول العربيّة المضيفة للاجئين والنازحين الفلسطينيين.

ملاحظات ختاميّة وتوصيات

بدايةً، حتى لحظة إنهاء هذه الورقة، وفي ضوء ما يرشح من توافقات فصائيّة: لقد بتنا نعرف أنّ انتخابات المجلس التشريعيّ ستتمّ إمّا بقائمة مشتركة ما بين فتح وحماس وربّما بمشاركة باقي الفصائل، وإمّا بقوائم منقوصة منفصلة لكل فصيل بحيث يتمثل الجميع في المجلس التشريعيّ. إنّ التعليل الذي يقدّم لهذا التوجه يقول بأنّ المخاطر التي وصلت إليها القضية الفلسطينيّة قد بلغت وضعاً غير مسبوق بات يتطلب مشاركة الكل الفلسطينيّ في المسؤولية واتخاذ القرار.. لكننا، وعوداً عن ذلك، لا زلنا بانتظار التوافقات التي ستتمّ (أو تفشل) بشأن إنتخابات الرئاسة والمجلس الوطنيّ والتي قد تتمخض عن اللقاءات القادمة للفصائل.

كما ويترتب عمّا اتفق عليه حتى الآن أنّ فرص بعض المستقلين الطامحين لتشكيل قوائم خاصة بهم لخوض الإنتخابات، قد تقلصت بشكل كبير أمام حالة الإحتكار الفصائيّ



للحيز السياسيّ الانتخابيّ. ويثار في هذا السياق أيضًا السؤال حول مدى التجديد الذي ستشهده الانتخابات، لاسيما لجهة تمثيل قطاع الشباب؟، علماً أنّه كان من الأمور الإيجابية التي حوى عليها المرسوم الرئاسي بشأن الانتخابات: ما نص عليه من رفع لنسبة تمثيل النساء في القوائم الانتخابيّة من 20 إلى 26 بالمئة.

وكخلاصة حول ما يتعلق بالقدس: تشدّد هذه الدراسة على وجوب النظر إلى مسألة مشاركة القدس في الانتخابات من خارج المنظار الضيق الذي يرى بأنّ دمج مقدسين في القوائم النسبيّة كاف لحلّ هذه المسألة. كما وتخلص الدراسة إلى أنّ قضايا القدس هي سياسيّة بامتياز، لذا لن تكفي الحلول التقنية لمعالجتها، مثل إجراء الدعاية الانتخابيّة باستعمال الفضاء الإلكترونيّ، أو التصويت الإلكترونيّ.

ونرى بأنّ المطلوب بدلاً من ذلك هو الشروع بعملية وطنيّة تردم الفجوة ما بين المقدسين والقيادة السياسيّة، وهي فجوة ترتب عنها انخفاض نسبة مشاركة المقدسين في الانتخابات الفلسطينيّة السابقة نتيجة لشعورهم بأنّ إتفاق أوسلو قد أهملهم. وقد تُشكّل الانتخابات القادمة مدخلاً لإنشاء آلية تشاركيّة مع مختلف قطاعات وفئات المجتمع المقدسي، للحوار معهم حول قضايا الانتخابات كافة، بدءاً من تحديد نسبة المقدسين في القوائم، وسبل الدعاية الانتخابيّة كما طرق التصويت ومراقبة الانتخابات داخل المدينة، وسبل إدراج القدس في أول انتخابات بلدية فلسطينيّة قادمة.

وبناءً على ما تقدم يمكن تلخيص التوصيات بالأفكار التالّية:

1- عقد الانتخابات الفلسطينيّة في القدس بشكل لا مركزي في المجتمعات المحليّة المقدسيّة: حيث يتمّ التصويت للقوائم النسبيّة التي تخوض الانتخابات التشريعيّة على مستوى الوطن ككل في هذه المجتمعات، نوادياً ومساجد ومؤسسات.

2- بدء تولى لجنة الانتخابات المركزيّة، واعتباراً من اليوم، مسؤوليّة الإعداد للانتخابات في القدس: وذلك من خلال عقد لقاءات مع ممثلي المجتمعات المحليّة المقدسيّة والفصائل ومنظمات المجتمع المدنيّ، الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة، المؤسسات الدوليّة ومؤسسات الأمم المتحدة في القدس، فلسطينيّ الداخل المقيمين في القدس، أعضاء الكنيست العرب.. وبحيث يترتب عن هذه اللقاءات ما يلي:

أ- إعداد نظام الانتخابات المفصل في القدس، وطريقة إجراءاتها وإدارتها.

ب- تشكيل لجان الرقابة الأهلية والدولية على الانتخابات في القدس.

ج- فحص فرص إستضافة بعض المؤسسات الدولية والأممىة، (من الأمم المتحدة)، لصناديق الإقتراع الإنتخابات الفلسطينية في القدس.

كما ويتم الحوار وفقاً لمبدأ المشاركة المتساوية بين كافة الجهات الرسمية المعنية بالقدس وبين فئات وقطاعات المجتمع المقدسي: لبحث هذين الأمرين ونقاط أخرى- كما تم التطرق إلى ذلك في النص أعلاه.

3- قيام م.ت.ف ودولة فلسطين بحملة مع الدول العربية والإسلامية، ومع أوروبا والأمم المتحدة، وبمساعدة الأردن والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لتهيئة غالبية العالم: لتقبل ودعم الخطوات الفلسطينية في القدس وانتخاباتها باتجاه الإنفكاك عن الإحتلال في المدينة. هذا إضافة إلى شرح وتوضيح لماذا يقاطع الفلسطينيون المقدسيون انتخابات بلدية الإحتلال الهادفة ضمن خطوات احتلالية أخرى لدمج القدس الشرقية في إسرائيل، وهو الأمر غير المفهوم بشكل كافٍ دولياً كما تبين في أثناء انتخابات البلدية الإسرائيلية الأخيرة حيث سعت جهات أوروبية لتشجيع الفلسطينيين المقدسيين للمشاركة في هذه الإنتخابات.

4- إجراء الترتيبات مع الدول العربية المضيفة لمشاركة النازحين واللاجئين الفلسطينيين في الخارج، وتحديد نسبة عضوية ممثلي اللاجئين والنازحين في المجلس الوطني وكذلك، لاحقاً، نسبة لاجئي ونازحي القدس في أمانة القدس التي تشمل نازحي ولاجئي المدينة.

5- في حال عدم التمكن من عقد الإنتخابات الفلسطينية في القدس وفق الصيغة السابقة: يتم اعتماد بديل إحتياطي حسب الطريقة المعتمدة لإنتخابات المجلس الوطني، مع بعض التعديلات الطفيفة: وذلك بأن تنتخب الفصائل والتجمعات والمجتمعات المحلية المقدسية ممثليها، وينشأ عن ذلك مجلس عام للقدس يفرز الأعضاء لكل من المجلس الوطني وبرلمان فلسطين، كما ويفرز أمانة للقدس في الوقت ذاته.



المراجع والهوامش

- الأزعر، محمد خالد. 2020 / 1 / 13 «الأوروبيون ومرسوم الإنتخابات الفلسطينية» جريدة القدس ص. 11.
- الشّقاقيّ، خليل و حرب، جهاد. 2007. الإنتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسيّة، والتشريعيّة، والحكم المحلي) 2005-2006. رام الله: المركز الفلسطينيّ للبحوث السياسيّة والمسحيّة.
- الصحف اليوميّة وموقعا وكالة وفا ومعا، حول أخبار وتصريحات محمد إشتيه وصائب عريقات وعزام الأحمد وحسين الشيخ، وتصريحات نير بركات، وقرارات المجلسين المركزيين والمجلس الوطنيّ حول أمانة القدس لعام 2018، وكذلك حول المرسوم الرئاسيّ للإنتخابات في 15 كانون الثاني عام 2021.
- اللّجنة الأهلية للرقابة على الإنتخابات. 2006.
- حليبي، أسامة. 2007. بلدية القدس العربيّة. القدس: الجمعية الفلسطينيّة الأكاديميّة للشؤون الدوليّة (باسيا) ط 2.
- جهاز الإحصاء المركزيّ الفلسطينيّ. 2017. دليل التجمعات الفلسطينيّة.
- جهاز الإحصاء المركزيّ الفلسطينيّ. 2019. كتاب القدس الإحصائيّ السنويّ.
- دولة فلسطين الجريدة الرسميّة الوقائع الفلسطينيّة 13 / 1 / 2021. قرار بقانون رقم 1 لسنة 2021 بتعديل قرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بشأن الإنتخابات العامة. عدد ممتاز 23.
- سالم، وليد. القدس والإنتخابات المحليّة. جريدة الأيام، 2016، 8، 15.
- سالم، وليد. في الحاجة إلى مرسوم رئاسيّ حول أمانة القدس، جريدة الأيام 2016، 9، 5.
- عصفور، حسن (14 / 1 / 2021) «تعديلات الرئيس عباس القانونيّة تُربك المشهد الإنتخابيّ». أمد للإعلام. www.amad.ps
- لجنة الإنتخابات المركزيّة. 1996. الديمقراطية في فلسطين: الإنتخابات الفلسطينيّة العامة لرئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وأعضاء المجلس التشريعيّ.
- لجنة الإنتخابات المركزيّة: الموقع الإلكترونيّ
- منظمّة التحرير الفلسطينيّة مركز التّخطيط الفلسطينيّ محاضر ورشات عن أمانة القدس. 2016.
- مقابلات 2016**
- يونس العموري، المؤتمر الوطنيّ الشعبيّ.